

الصندوق الاجتماعي للتنمية

تقرير الموقف
لشهر سبتمبر
2018

وحدة المراقبة والتقييم

تحديثاً للتقرير السنوي 2017

محتويات التقرير

1	محتويات التقرير
2	<u>مقدمة</u>
3	الصندوق الاجتماعي للتنمية في سطور
4	مُلخَصُ
4	مُلخَصُ أنشطة الصندوق إلى نهاية عام 2017
5	الاستهداف وتوزيع المخصصات
7	أولاً: المشاريع العاملة
7	1- توزيع المشاريع العاملة إجمالاً
8	2- توزيع المشاريع العاملة على الفروع والمحافظات
8	i. توزيع المشاريع على الفروع حتى نهاية سبتمبر 2018
10	ii. توزيع المشاريع على المحافظات حتى نهاية سبتمبر 2018
10	3- توزيع المشاريع العاملة على القطاعات الرئيسية
12	4- توزيع المشاريع العاملة على الممولين والاتفاقيات
12	i. توزيع المشاريع على الممول
13	ii. توزيع المشاريع العاملة على الاتفاقيات
14	1- توزيع المشاريع العاملة على خريطة الجمهورية
16	المصادر التمويلية للصندوق
16	1- مصادر الصندوق التمويلية النافذة (حتى 30 سبتمبر 2018)
16	2- الاتفاقيات المعلقة/المغلقة بحالتها
18	قصص نجاح

مقدمة

في ظلّ أوضاع معيشية قاسية واحتياجات متنوعة وظروف صعبة غير مسبوقة، يواصل الصندوق الاجتماعي للتنمية عمله للتخفيف من آثار الحرب المدمرة، فضلاً عن الفقر المزمن، في مختلف مناطق اليمن وفي جميع المحافظات، وفي إطار ما يتوفر من مواردٍ محدودةٍ لا تُقاس بأي حال بالاحتياجات الضاغطة والكارثة الإنسانية الأكبر في العالم.

يقدم الصندوق خدماته بصورة مستقلة ومبتعداً عن الجوانب السياسية وبدون تمييز بين أي منطقة أو شريحة اجتماعية وأخرى، فمشاريعه تنتشر عبر الرقعة الجغرافية للجمهورية اليمنية كاملةً.

لقد فرضت الظروف أعلاه تصدُّر أنشطة المساعدات النقدية المشروطة، وعلى رأسها النقد مقابل العمل، مجمل محفظة الأنشطة، وذلك لتمكين المستفيدين الأكثر فقراً ومعاناةً من شراء حاجياتهم الأساسية عبر حصولهم على دخل مؤقت... في حين يتم إنجاز وتأهيل أصول مجتمعية متنوعة تساعد المجتمع في تحسين الظروف المعيشية أينما أمكن. كما تم تشجيع المبادرات المجتمعية الهادفة إلى تحسين حالة الخدمات وتوفير الاحتياجات بوتيرة متنامية استنهاضاً لروح التعاون والمبادرة التي عُرفت بها المجتمعات اليمنية كإرث حضاري وتاريخي. وهناك الكثير من التدخلات القطاعية في مجالات المياه والطرق الريفية والزراعة والتغذية، وتستهدف أنشطة التغذية فئة أفقر النساء الحوامل والمرضعات والأطفال دون سن الخامسة، وخصوصاً من يعانون من سوء التغذية الشديد.

يقوم الصندوق الاجتماعي بكل ذلك في حين يواصل طمأنة الجهات المانحة حول استقلالية وشفافية وفعالية عمله، وحيادته سياسياً. ويقوم المانحون بدورهم بالتحقق من ذلك عبر وسائل مختلفة أهمها تقارير ومراجعة أطراف أخرى مستقلة.

ويأمل الصندوق أن يحافظ على قدراته للمساهمة مستقبلاً في مرحلة التعافي وإعادة الإعمار بإذن الله.

الصندوق الاجتماعي للتنمية في سطور

تأسسَ الصندوق الاجتماعي للتنمية عام 1997 ليُساهمَ بفعالية في التخفيف من الفقر وتحقيق أهداف التنمية في البلاد، حيث يعمل الصندوق على زيادة فرص الحصول على الخدمات الأساسية، وتعزيز الفرص الاقتصادية، والحد من ضعف ومعاونة الفئات الفقيرة.

ويسعى الصندوق لتنفيذ أهدافه من خلال أربعة برامج رئيسية، وهي: التنمية المجتمعية والمحلية، وبناء القدرات، وتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، والأشغال كثيفة العمالة (النقد مقابل العمل).

والصندوق الاجتماعي مؤسسة تنموية فاعلة، ينفذُ عملياته في كافة أنحاء البلاد، ويرصدُ استثماراته في 12 قطاعاً رئيسياً، يستجيبُ من خلالها للاحتياجات الأكثر إلحاحاً في المجتمعات الأشد فقراً.

وكان الصندوق، منذ عام 2015، قد عمل على تكييف عملياته بما ينسجم مع التطورات التي نجمت عن الصراع المسلح في البلاد... حيث ركز على توفير الحماية الاجتماعية من خلال إيجاد عمالة مدفوعة الأجر لأكثر الأسر والأفراد تأثراً بالصراعات وعدم الاستقرار، وخصوصاً ممن اضطرتهم هذه الظروف إلى النزوح من مساكنهم ومناطقهم.

كما كان الصندوق قد أعدَّ استراتيجية الاستجابة الطارئة لعامي 2016-2017 كامتداد للمرحلة الرابعة من عملياته (2011-2015) لتكييف تدخلاته مع تلك التطورات السلبية في البلاد.

وفي ذات الاتجاه، طوّر الصندوق—مع نهاية عام 2017—خطة الاستجابة الطارئة الثانية للأعوام 2018-2020 لتلبية الاحتياجات التنموية والإنسانية الملحة لشرائح المجتمع المختلفة، وعلى وجه الخصوص النازحين والفئات الضعيفة والأكثر فقراً واحتياجاً.

مُلخَصُ

خلال عام 2017، طُوِّر الصندوقُ **788** مشروعاً جديداً، بكلفة تقديرية تتجاوزُ **166.5** مليون دولار، يُتَوَقَّعُ أنْ تخدمَ قرابة 0.3 مليون مستفيد مباشر وتوفّر أكثرَ من **1.6** مليون يوم عمل (حوالي 53% منها للإناث). وقد وصلت مبالغ **الاستخدامات** التي تمت خلال العام إلى نحو 90.4 مليون دولار.

وبلغت **استخدامات** الصندوق للمرحلة الرابعة (خلال الفترة 2011-2017) أكثر من **912** مليون دولار.

ووصل عدد المشاريع التي تم إنجازها خلال الفترة من 2011 إلى نهاية 2017 إلى 5,548 مشروعاً بتكلفة تصل إلى 779 مليون دولار، ويصل عدد السكان الذين يمكن لهم الوصول إلى خدمات تلك المنجزة منها إلى 9.1 مليون، تمثل النساء نسبة 56% منهم، كما خلقت مشاريع الصندوق أكثر من 35 مليون يوم عمل.

مُلخَصُ أنشطة الصندوق إلى نهاية عام 2017

مع ارتفاع وتيرة استثمارات المشاريع التي مؤلها الصندوق خلال عام 2017، ارتفع أيضاً عدد المشاريع المطوّرة خلال العام مقارنة بالعامين السابقين (2015 و2016)، حيث استمر الصندوق في تنفيذ عملياته بالموارد التي حصل عليها ووجّهها بحسب أولويات الاحتياجات تكيفاً مع الظروف المستجدة في البلاد، وأيضاً بحسب ما تنص عليه الاتفاقيات مع مصادر التمويل.

فيما يخص **التعليم**، بلغت حصة القطاع **6%** من استثمارات مشاريع الصندوق التي تم الالتزام بها. وقد تم التركيز على تنفيذ مشروع المعرفة القرائية المهنية الذي يهدف إلى التخفيف من الفقر، وخاصةً بين أوساط النساء وسكان المناطق الريفية، ويسعى إلى تزويد هذه الفئات بالمهارات الملائمة والتمويلات اللازمة لتمكينهم من تحقيق نموهم بأنفسهم—مع التركيز على إتقان القراءة والكتابة، واكتساب المهارات المهنية الموجهة نحو احتياجات سوق العمل.

وفي قطاعي **المياه والإصحاح البيئي** واصلَ الصندوقُ اهتمامه بالأنظمة التقليدية لحصاد مياه الأمطار، وحملات النوعية الصحية والبيئية. وقد تم الالتزام بما نسبته **16%** من استثمارات الصندوق لهذين القطاعين.

كما استمرَّ الصندوقُ في تقديم الدعم لبرنامج **الأشغال كثيفة العمالة** الذي حظي باهتمام خاص نتيجة للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها اليمن، حيث يستهدف البرنامج أكثرَ الأسر والأفراد فقراً وتأثراً بالصراع القائم، لاسيما النازحين وفئة الشباب، وذلك لتمكينهم من اكتساب مهارات أثناء العمل. وتبلغ نسبة الالتزامات **20%** في برنامج **النقد مقابل العمل** و**7%** في **قطاع الطرق الريفية** من إجمالي التزامات العام.

وركّزت التدخلات في قطاع **الصحة**—الذي كان نصيبه **27%** من استثمار العام—على توفير خدمات التغذية، ودعم الصحة الإيجابية من خلال تدريب الكوادر الصحية (وخصوصاً الإناث) في المناطق الريفية.

واستمر الصندوقُ في بذل الجهود، خلال العام، لدعم **الزراعة والتنمية الريفية** عبر استكمال بعض التدخلات المتعلقة بتعزيز بناء القدرات وتمويل المجموعات الإنتاجية لرجال ونساء الريف، بالإضافة إلى إعادة تأهيل المساقط المائية في المناطق الريفية (**3%** من إجمالي الاستثمارات).

كما واصل الصندوق دعم المنظمات المجتمعية من خلال **التدريب والدعم المؤسسي** بهدف تعزيز مشاركتها في تنفيذ مبادرات المساعدة الذاتية وزيادة قدرة المجتمعات المحلية على تحمّل ومواجهة التحديات التي تفرضها الأوضاع الراهنة. وخلال العام، تم التركيز على عمالة الشباب من خلال برنامج مناصري العمل من أجل التنمية (روافد) وبرنامج التمكين من أجل التنمية المحلية اللذين يهدفان لتشكيل ودعم الأطر المجتمعية وتحفيزها على المساهمة في التخفيف من آثار الصراع، ولعب دور في دعم النازحين، والسعي لتوفير الدعم للفقراء الأكثر تضرراً من أفراد المجتمع. وبلغت حصة هذا القطاع ما نسبته **6%** من استثمارات الصندوق في عام 2017.

بالإضافة إلى ذلك، استفاد الصندوق من المنح الصغيرة التي استمرت في دعم قطاع **الموروث الثقافي** عبر أنشطة متنوعة كثيفة العمالة بحصة بلغت **1%** من إجمالي استثمارات الصندوق لهذا العام.

وخصص الصندوق **14%** من استثماراته لدعم برامج ومؤسسات **التمويل الصغير والأصغر وخدمات تنمية الأعمال**. وتهدف استثمارات هذا القطاع إلى تمكين هذه البرامج من زيادة تحمل آثار الأزمة الراهنة وإعادة إنعاش الخدمات المالية وغير المالية التي تقدّمها بهدف استمرار أنشطتها وتوفير فرص عمل.

الاستهداف وتوزيع المخصصات

يحرص الصندوق الاجتماعي للتنمية على اتباع سياسة الاستهداف في توزيع المخصصات على المحافظات، مستهدفاً المجتمعات الفقيرة والجماعات الضعيفة لمساعدتهم على مواجهة الظروف الصعبة التي يعيشونها وتحسين مستوى المعيشة. ووفقاً لذلك، يسعى الصندوق دائماً للاستفادة القصوى من البيانات والمؤشرات المتاحة التي تمثل أداة لقياس الوضع المعيشي للسكان.

خلال المرحلة الرابعة بين 2011 – 2015 اتبع الصندوق توجه في الاستهداف يشمل الاستهداف الجغرافي بحيث توجه الموارد بحسب عدد السكان الفقراء في كل محافظة ومديرية، بالإضافة إلى الاستهداف القطاعي والاجتماعي بحيث تخصص موارد للمناطق والسكان بحسب شدة الاحتياج القطاعي: تدني مؤشرات تعليم الفتيات، شحة المياه الشديدة أو تخصيص موارد لبرامج التمويل الصغير والأصغر وبرنامج التدريب والدعم المؤسسي أو توجه لذوي الاحتياجات الخاصة.

وفي عام 2016 توجه الصندوق لاستخدام مؤشرات تعبر عن شدة الأزمة التي نتجت عن أوضاع الحرب، واستفاد الصندوق من البيانات المتاحة التي يتم جمعها من خلال المنظمات الإنسانية العاملة في اليمن وتطويعها بما يحقق أفضل الآليات لاستهداف الفقراء والمجتمعات التي تعاني من الأزمات المتفاقمة التي تتمثل في ثلاث ظواهر أساسية تؤثر على معيشة الناس وحياتهم بشكل مباشر، وهي:

- 1- انعدام الأمن الغذائي الذي فاقم أزمة السكان في كل المحافظات والمديريات.
- 2- النزوح من وإلى المناطق التي تعاني كثيراً جراء الحرب.
- 3- شدة احتياج الناس للخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والمياه والسكن والمأوى وغيرها من الاحتياجات.

وعليه، يتم جمع البيانات من وترتيبها في ستة مؤشرات واستخلاص متوسطها الذي يعطي مؤشراً مهماً جداً يُطلق عليه "مؤشر شدة الأزمة" (*Distress Index*) ويشتمل على الأزمات الثلاث: انعدام الأمن الغذائي، والنزوح، والاحتياج. وعلى ضوء هذا المؤشر المركب، يتم ترتيب المحافظات من الأعلى إلى الأدنى لمعرفة المحافظة الأكثر معاناة من هذه الأزمات، ومن ثم تُخصَّص المبالغ المتاحة من الممولين على المحافظات وفقاً لهذا المؤشر، بحيث تأخذ كل محافظة نصيبها من المخصص بما يتوافق مع مؤشر شدة الأزمة، وهو نوع من المقاربة المنطقية والمناسبة في إعطاء مخصص عادل لكل محافظة.

بالإضافة إلى ذلك، تم توجيه مخصصات إضافية إلى المناطق التي ترتفع فيها مؤشرات سوء التغذية بين الأطفال في 21 مديرية في ست محافظات (هي الحديدة وتعز ولحج وذمار والضالع وإب)، وقد حصلت محافظة الحديدة على النصيب الأكبر من الموارد التي وُجّهت للتعامل مع ارتفاع مؤشرات سوء التغذية.

توزيع المخصصات باستخدام مؤشر الأزمة ضمن المشروع الطارئ الممول عبر الأمم المتحدة

تم توزيع مخصصات المشروع الطارئ المقدم من البنك الدولي عبر الأمم المتحدة في ثلاثة اتجاهات:

- مخصصات مُوجَّهة لمشاريع النقد مقابل العمل ومشاريع تشغيل الشباب: وتم تخصيص ما يقارب 110 ملايين دولار توزعت بحسب مؤشر شدة الأزمة والمذكور أعلاه.
- مخصصات لبرنامج النقد مقابل التغذية: ما يقارب 50 مليون دولار تم توزيعه في ست محافظات و 21 مديرية، وذلك بحسب حالات سوء التغذية باستخدام مؤشرات يتم جمعها من قبل كتلة الغذاء.
- مخصصات توجهت لمشاريع دعم صغار المزارعين والمقترضين الذين تضررت أعمالهم نتيجة الأزمة: بمبلغ 20 مليون دولار.

توزيع المخصصات بحسب مؤشرات الأزمة إلى نهاية شهر يونيو 2018

المحافظة	جميع المبالغ بالدولار	
	مخصص المحافظة	التزام الصندوق
أبين	3,454,673	3,353,424
عدن	9,130,877	8,212,210
البيضاء	3,208,121	2,804,080
الضالع	3,448,683	3,391,038
الحديدة	6,347,917	5,720,114
الجوف	3,140,259	2,252,372
المهرة	1,888,739	1,505,776
المحويت	2,673,217	2,482,148
أمانة العاصمة	8,609,418	8,366,327
عمران	4,893,749	5,031,465
الفارق		101,249

58,138	5,239,332	5,297,470	ذمار
314,377	3,430,569	3,744,946	حضر موت
111,756	9,364,886	9,476,642	حجة
-215,319	6,276,660	6,061,341	إب
116,408	5,163,405	5,279,813	لحج
608,159	3,439,018	4,047,177	مأرب
98,270	3,059,368	3,157,638	ريمة
9,405	5,341,846	5,351,251	صعدة
1,129,220	3,991,288	5,120,508	صنعاء
839,955	3,850,760	4,690,715	شبووة
10,781	1,406,833	1,417,614	أرخييل سقطرى
-199,359	9,758,591	9,559,232	تعز
4,385,067	105,614,933	110,000,000	الإجمالي

أولاً: المشاريع العاملة

قبل أن يتم التطرق بشكل إجمالي للمشاريع العاملة، يتوجب علينا إيضاح حالاتها التفصيلية لكي تكون الرؤية أكثر وضوحاً وشمولاً.

توزعت المشاريع العاملة على مراحل التنفيذ التفصيلية، حيث بلغ عدد المشاريع التي هي في مرحلة العمل الميداني 677 مشروعاً (توجد فيها أنشطة ميدانية) تلاها المرحلة المكتبية - مرحلة الإغلاق والتصفية - حيث بلغ عدد المشاريع فيها 139 يتم فيها تصفية كل ما يتعلق بالمشروع من عُهد ومستحقات لكي يتسنى للضابط تحويل المشروع إلى منجز... جاء تالياً مرحلة الإعداد للبدء بالتنفيذ بعدد 27 مشروعاً، تلاها أخيراً مراحل المناقصات والتعاقد، حيث ظهر 12 مشروعاً في مرحلة لم يتم إعلان المناقصة فيها، و7 مشاريع في طور إعداد وثائق المناقصة، بينما ظهر 7 مشاريع في مرحلة التحليل والترسية (وكما هو مبين في الجدول التالي):

الجدول رقم (1-1): توزيع المشاريع العاملة على مراحل المشروع التفصيلية لشهر سبتمبر 2018

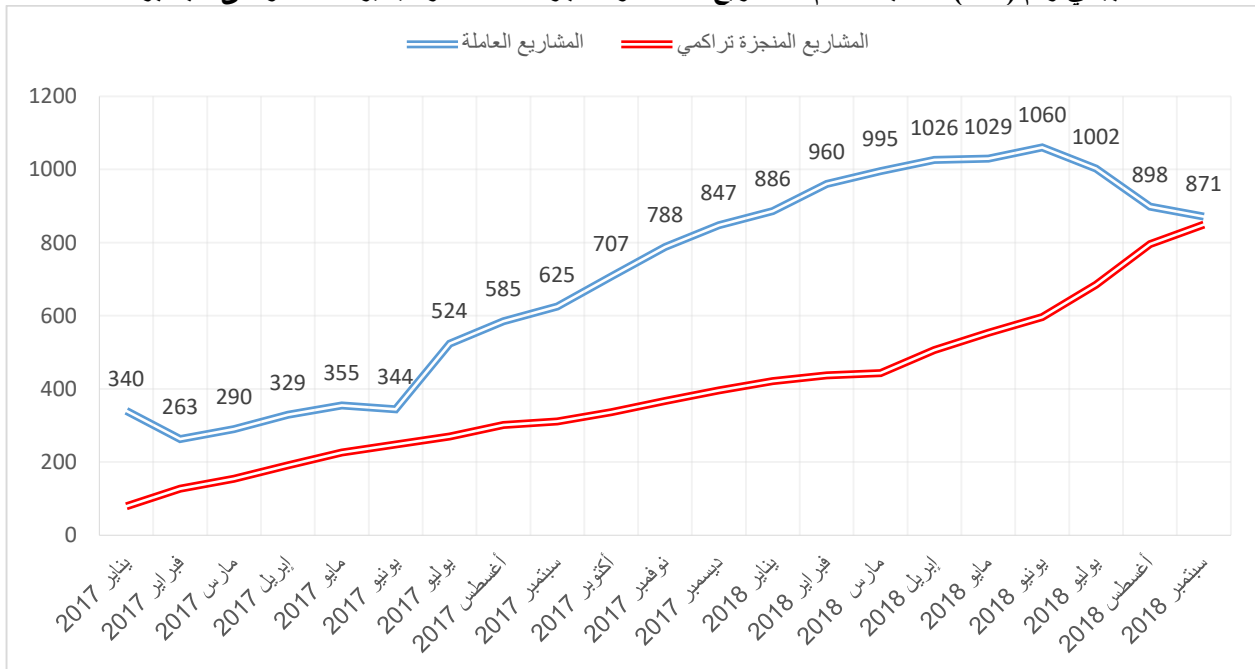
طبيعة المرحلة	المرحلة التفصيلية	عدد المشاريع	ملاحظات
مكتبية	مرحلة الإعداد للبدء بالتنفيذ	27	
	المرحلة الثانية -إعداد	9	
	المرحلة الثانية -لم يتم الإعلان	12	مراحل المناقصات والتعاقد
	المرحلة الثانية-التحليل والترسية	7	
ميدانية	المرحلة الثالثة-العمل الميداني	677	
مكتبية	المرحلة الرابعة -مرحلة الإغلاق	139	
	الإجمالي	871	

وبالتالي نستطيع القول أن جميع المشاريع أعلاه تُعتبر مشاريع عاملة نظراً لأنها تحتوي على أنشطة ميدانية ومكتبية.

1- توزيع المشاريع العاملة إجمالاً

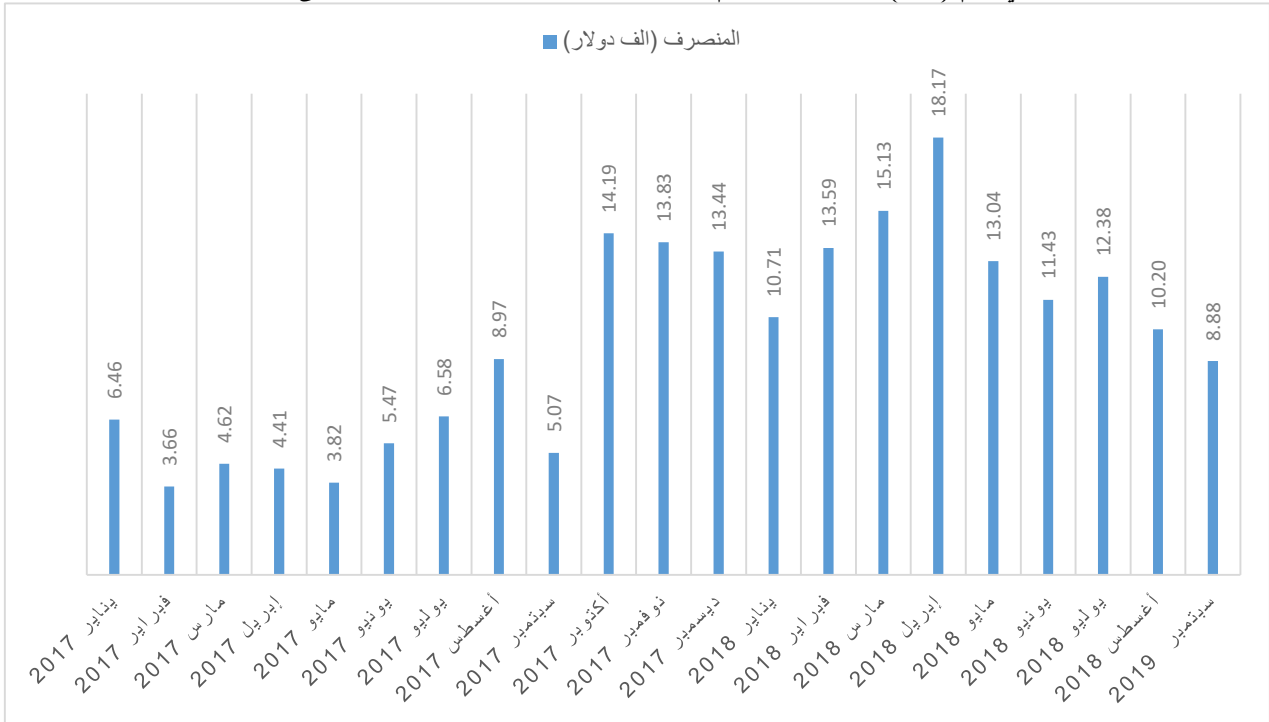
انخفض عدد المشاريع العاملة في شهر سبتمبر-لشهر الثاني على التوالي -حيث بلغت 871 مشروعاً عاملاً، وبتكلفة إجمالية بلغت قرابة 196 مليون دولار (مساهمة الصندوق التقديرية)، وتم التعاقد بمبلغ 167 مليون دولار ونسبة الصرف بلغت قرابة 75% من إجمالي ما تم التعاقد به. وكما هو مبين في الشكل البياني رقم (1) أدناه. وفي خلال شهر سبتمبر تم تحويل 58 مشروعاً إلى منجز، وبالتالي بلغ عدد المشاريع المنجزة تراكمياً 1,387 مشروعاً خلال الفترة من يناير 2017 وحتى نهاية سبتمبر 2018.

الشكل البياني رقم (1-1): الاتجاه العام للمشاريع العاملة والمنجزة خلال الفترة يناير 2017 وحتى سبتمبر 2018



وفي حالة تم النظر في إجمالي المنصرف الشهري، فقد انخفض خلال شهر سبتمبر، حيث بلغ 8.88 مليون دولار تقريباً مقارنة بـ 10.2 مليون دولار خلال شهر أغسطس 2018، وكما هو مبين في الشكل البياني رقم (2-1)

الشكل البياني رقم (2-1): المنصرف العام للصندوق خلال الفترة يناير 2017 وحتى سبتمبر 2018



2- توزيع المشاريع العاملة على الفروع والمحافظات

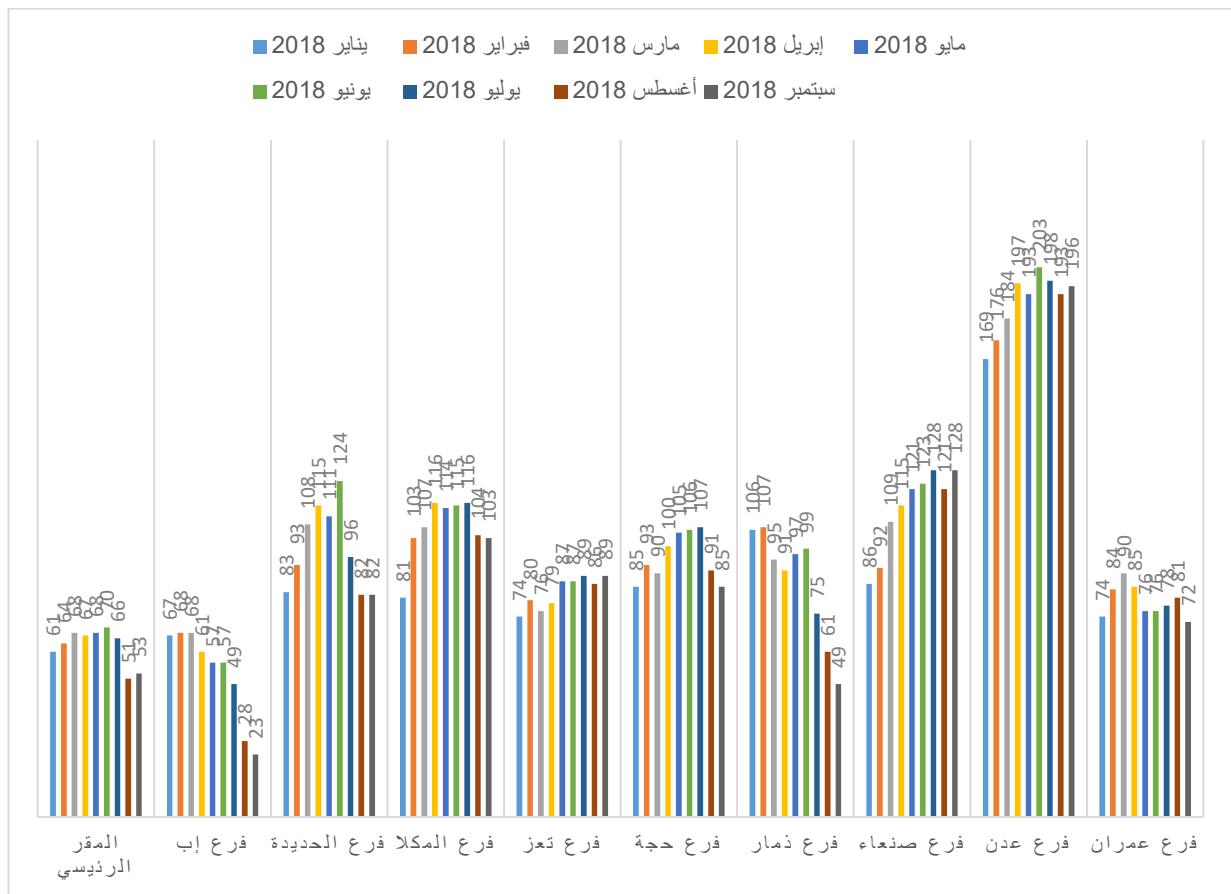
i. توزيع المشاريع على الفروع حتى نهاية سبتمبر 2018

يجدر الإشارة إلى أن فرع عدن لا يزال يتصدر جميع الفروع بعدد المشاريع العاملة، حيث بلغ عدد المشاريع العاملة خلال شهر سبتمبر 196 مشروعاً، وجاء فرع صنعاء في المرتبة الثانية بعدد 128 مشروعاً عاملاً، بينما ظهر فرع المكلا في المرتبة الثالثة، حيث بلغ عدد المشاريع العاملة 103 مشاريع، تلتها بقية الفروع بأعداد متفاوتة، وكما هو مبين في الجدول رقم (2-1) والشكل البياني رقم (2) التاليين.

الجدول رقم (2-1): توزيع المشاريع العاملة على مستوى الفروع - سبتمبر 2018

الفرع	سبتمبر 2018
المقر الرئيسي	53
فرع إب	23
فرع الحديدة	82
فرع المكلا	101
فرع تعز	86
فرع حجة	85
فرع ذمار	49
فرع صنعاء	127
فرع عدن	193
فرع عمران	72
الإجمالي	871

الشكل البياني رقم (2): توزيع المشاريع العاملة على مستوى الفروع للأشهر يناير 2018 وحتى سبتمبر 2018



ii. توزيع المشاريع على المحافظات حتى نهاية سبتمبر 2018

نود الإشارة إلى أن المشاريع التي تستهدف أكثر من محافظة بلغ عدد العاملة منها 53 مشروعاً وبتكلفة إجمالية بلغت قرابة 36 مليون دولار في حين بلغ المتعاقد منها 33 مليون دولار وبلغت نسبة الصرف من المتعاقد 86%. **فيما يخص المحافظات**، فقد ظهر أكبر عدد من المشاريع العاملة في محافظتي **حجة** و**تعز** بعدد 87 مشروعاً لكلٍ منهما وبتكلفة تقديرية بلغت 16 مليون دولار في تعز وبلغت نسبة الصرف 76% مما تم التعاقد به، بينما بلغت التكلفة التقديرية لمشاريع محافظة حجة قرابة الـ11 مليون دولار وبلغت نسبة الصرف 85% من المتعاقد، تلتها في المركز الثاني محافظة **الحديدة** بعدد 66 مشروعاً وبلغت التكلفة التقديرية للمشاريع 28 مليون دولار ونسبة المنصرف 71% من المتعاقد أيضاً. وجاءت محافظة **لحج** في المركز الثالث بعدد 61 مشروعاً وبتكلفة تقديرية إجمالية بلغت 15 مليون دولار وبنسبة صرف من المتعاقد بلغت 55%، تالياً ظهرت محافظة **أبين** في المرتبة الرابعة بعدد 54 مشروعاً، ومن ثمَّ ظهرت بقية المحافظات بأرقام متناقصة، وكما هو مبين في الجدول رقم (3-1) التالي.

الجدول رقم (3-1): توزيع المشاريع العاملة على مستوى المحافظة وحتى نهاية سبتمبر 2018

المحافظة	عدد المشاريع	المبالغ بالدولار		
		إجمالي المتعاقد	إجمالي المنصرف	إجمالي التكلفة التقديرية
أب	23	5,230,727	4,919,349	5,766,634
أبين	54	9,024,442	6,005,552	12,183,600
أرخبيل سقطرى	12	928,679	823,209	1,044,821
أكثر من محافظة	53	33,316,600	28,784,306	35,852,264
أمانه العاصمة	31	6,270,817	4,886,249	7,148,737
البيضاء	17	1,475,639	1,091,162	1,757,305
الجوف	14	1,902,261	1,194,819	2,120,034
الحديدة	66	24,180,085	17,232,623	28,229,226
الضالع	28	5,206,215	3,375,522	7,064,040
المحويت	31	2,550,184	2,184,695	2,710,197
المهرة	16	1,681,536	1,448,705	1,850,936
تعز	87	12,340,227	9,359,882	15,629,626
حجة	87	8,927,009	7,605,395	10,612,939
حضر موت	31	3,505,199	3,038,997	3,922,552
ذمار	30	12,613,424	7,586,831	13,144,596
ريمه	16	1,733,865	1,550,610	1,801,669
شبه	41	3,711,257	2,351,715	4,881,652
صعده	42	4,320,839	3,341,775	5,677,496
صنعاء	39	3,828,794	2,880,906	5,248,280
عدن	48	6,907,052	4,939,759	7,937,972
عمران	30	4,045,418	3,606,484	4,159,036
لحج	61	11,690,065	6,456,464	15,017,983
مارب	14	1,546,906	721,018	2,305,084
الإجمالي	871	196,066,681	125,386,029	250,000,000

3- توزيع المشاريع العاملة على القطاعات الرئيسية

تبين أن المشاريع العاملة بلغت أعلى قيمة لها في برنامج **النقد مقابل العمل** بعدد 250 مشروعاً وبنسبة بلغت 29% من إجمالي المشاريع العاملة حتى نهاية شهر سبتمبر 2018، وبتكلفة إجمالية بلغت قرابة 40 مليون دولار، وتم التعاقد بقرابة 35 مليون دولار، تلاه في المرتبة الثانية قطاع **المياه** بعدد 150 مشروعاً عاملاً وبنسبة 17% من المشاريع العاملة وبإجمالي تكلفة تقديرية بلغت قرابة 21 مليون دولار تم التعاقد بـ 19 مليون دولار

منها، ثالثاً جاء قطاع الصحة بعدد 99 مشروعاً وبما نسبته 11% من المشاريع العاملة. ثم تلتها بقية القطاعات بنسب متفاوتة. (أنظر الجدول رقم 2).

الجدول رقم (2): توزيع المشاريع العاملة والتكلفة التقديرية (مساهمة الصندوق) والمتعاقد والمنصرف على مستوى القطاع الرئيسي حتى نهاية شهر سبتمبر 2018

المبالغ بالدولار			عدد المشاريع العاملة	القطاع الرئيسي
إجمالي المنصرف	إجمالي المتعاقد	إجمالي التكلفة التقديرية		
3,955,444	5,251,108	5,800,023	51	البيئة
218,689	342,866	590,494	11	التدريب
4,236,097	5,214,183	7,309,969	28	التعليم
19,438	19,438	50,000	1	الدعم الفني للصندوق
6,503,178	7,988,955	9,526,372	50	الدعم المؤسسي
5,019,697	10,329,868	13,423,126	100	الزراعة
26,073,668	42,073,321	53,860,105	99	الصحة
8,108,714	10,858,947	12,502,546	80	الطرق
4,865,126	6,455,158	7,057,255	9	المنشآت الأصغر
3,080,198	3,107,354	3,565,003	12	المنشآت الصغيرة
1,810,491	2,410,791	3,220,211	24	الموروث الثقافي
15,998,169	18,655,351	20,763,730	150	المياه
27,949,646	34,590,224	39,569,210	250	النقد مقابل العمل
17,547,473	19,639,675	18,828,637	6	خدمات الأعمال
125,386,029	166,937,240	196,066,681	871	الإجمالي

4- توزيع المشاريع العاملة على الممولين والاتفاقيات

i. توزيع المشاريع على الممول

نظراً لأن التمويل الرئيسي الحالي للصندوق هو من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (UNDP) فقد بلغ عدد المشاريع العاملة الممولة من قبله 664 مشروعاً وبإجمالي تكلفة 155 مليون دولار بلغ المتعاقد منها 134 مليون دولار وتم صرف 76% من إجمالي المتعاقد، تلاه منظمة الأغذية والزراعة (FAO) بعدد 63 مشروعاً وبتكلفة إجمالية بلغت قرابة 8 ملايين دولار وتم التعاقد بـ 6 ملايين دولار، وبلغت نسبة المنصرف من المتعاقد ما مقداره 28%، بينما جاء في المرتبة الثالثة الحكومة الألمانية بعدد 49 مشروعاً وبتكلفة بلغت 12 مليون دولار، تم التعاقد بـ 9.7 مليون دولار وبلغ المنصرف حتى نهاية الشهر 85% من إجمالي المتعاقد، وظهر 47 مشروعاً ممولاً من البنك الإسلامي للتنمية وبتكلفة تقديرية بلغت قرابة 13 مليون دولار... تلاها بقية الممولين بنسب متناقصة (كما هو مبين في الجدول رقم 1-3 والشكل البياني التاليين):

الجدول رقم (1-3): توزيع المشاريع العاملة ومساهمة الصناديق التقديرية وإجمالي المنصرف على مستوى أهم الممولين حتى نهاية شهر سبتمبر 2018

نسبة المنصرف (%)	المبالغ بالدولار			عدد المشاريع	الممول
	إجمالي المنصرف	إجمالي المتعاقد	إجمالي التكلفة التقديرية		
76	101,893,909	133,947,605	154,663,535	664	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP
28	1,549,122	5,565,988	8,001,440	63	منظمة الأغذية والزراعة FAO
85	8,229,848	9,729,417	11,937,903	49	الحكومة الألمانية
77	8,546,005	11,083,945	12,966,071	47	البنك الإسلامي للتنمية
75	1,826,366	2,422,046	2,775,529	32	الحكومة الهولندية
80	2,968,088	3,713,164	4,997,203	15	مصادر الصندوق الداخلية
78	372,691	475,074	725,000	1	الحكومة الإيطالية
%75	125,386,029	166,937,240	196,066,681	871	الإجمالي

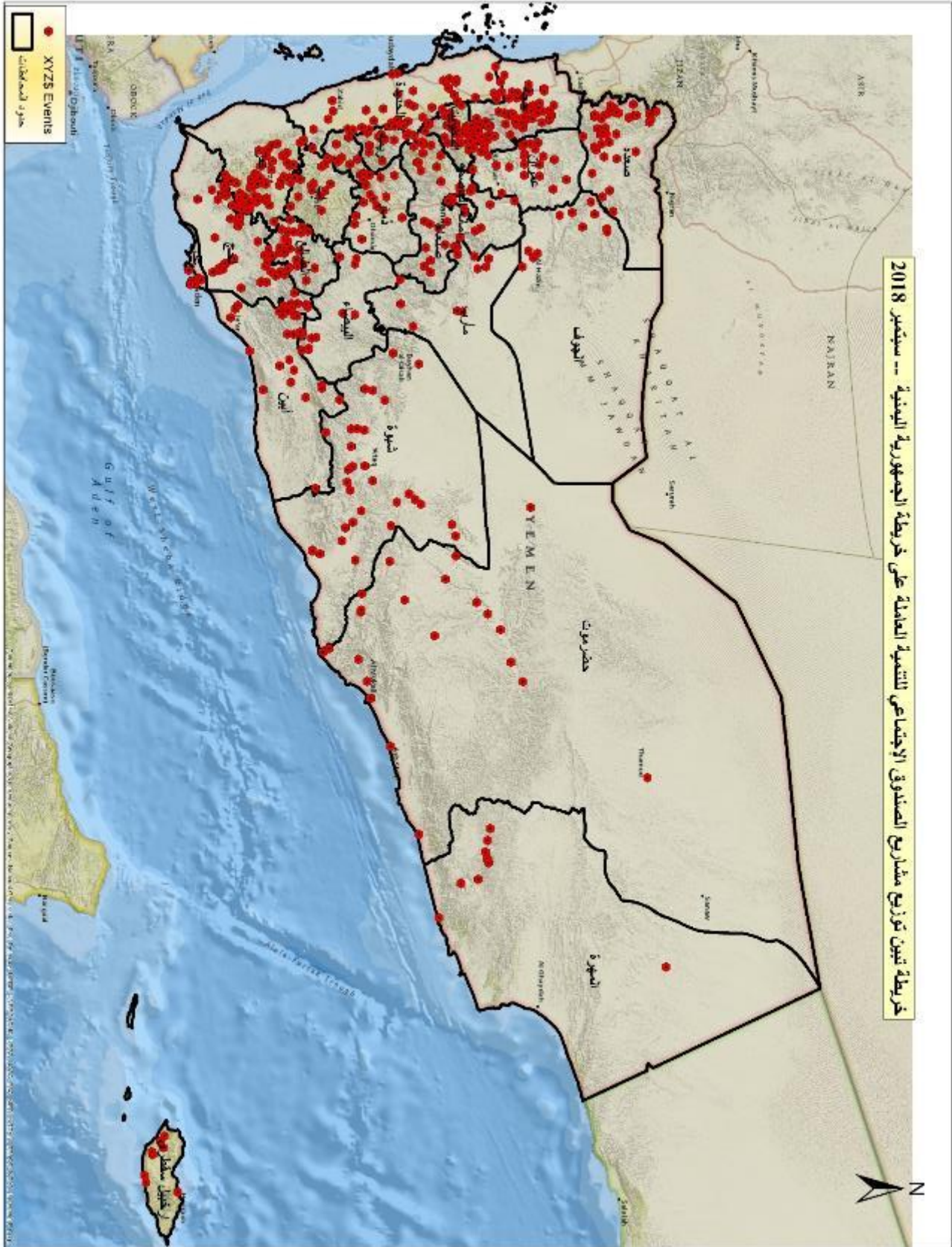
ii. توزيع المشاريع العاملة على الاتفاقيات

إذا ما قمنا باستعراض المشاريع العاملة من حيث توزيعها على الاتفاقيات في شهر سبتمبر، سنجد أنّ منحة البنك الدولي الإضافية والطارئة عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تصدرت بقية الاتفاقيات، حيث بلغ عدد المشاريع العاملة 499 وبتكلفة تقديرية إجمالية 127 مليون دولار تم التعاقد بـ 113 مليون دولار منها وبلغ المنصرف من المتعاقد ما قدره 85 مليون دولار حتى نهاية الشهر، تلتها المعونة الإنسانية للاتحاد الأوروبي بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحماية الاجتماعية، حيث بلغ عدد المشاريع الممولة منها 109 مشاريع وبتكلفة تقديرية بلغت 13 مليون دولار وبلغ ما تم التعاقد به 6.6 مليون دولار وبلغ المنصرف منها فعلياً أكثر من 3.6 مليون دولار، تالفاً منحة البنك الدولي عبر منظمة الأغذية والزراعة (FAO) لمشروع تعزيز الإنتاجية الزراعية في اليمن، حيث بلغ عدد المشاريع العاملة 63 مشروعاً وبإجمالي تكلفة تقديرية بلغت 8 ملايين دولار، تم التعاقد بـ 5.5 مليون دولار وبلغ المنصرف من المتعاقد قرابة 1.5 مليون دولار، ومن ثم جاء قرض البنك الإسلامي لتوظيف الشباب بعدد 37 مشروعاً عاملاً وبتكلفة تقديرية بلغت 2.3 مليون دولار تم التعاقد بقرابة 2 مليون دولار صُرف منها حتى تاريخ إعداد التقرير قرابة 2 مليون دولار... بينما تراوحت بقية الاتفاقيات بأعداد متناقصة كما هو مبين في الجدول رقم (2-3) التالي:

الجدول رقم (2-3): توزيع المشاريع العاملة ومساهمة الصندوق التقديرية وإجمالي المتعاقد والمنصرف على مستوى الاتفاقية حتى نهاية شهر سبتمبر 2018

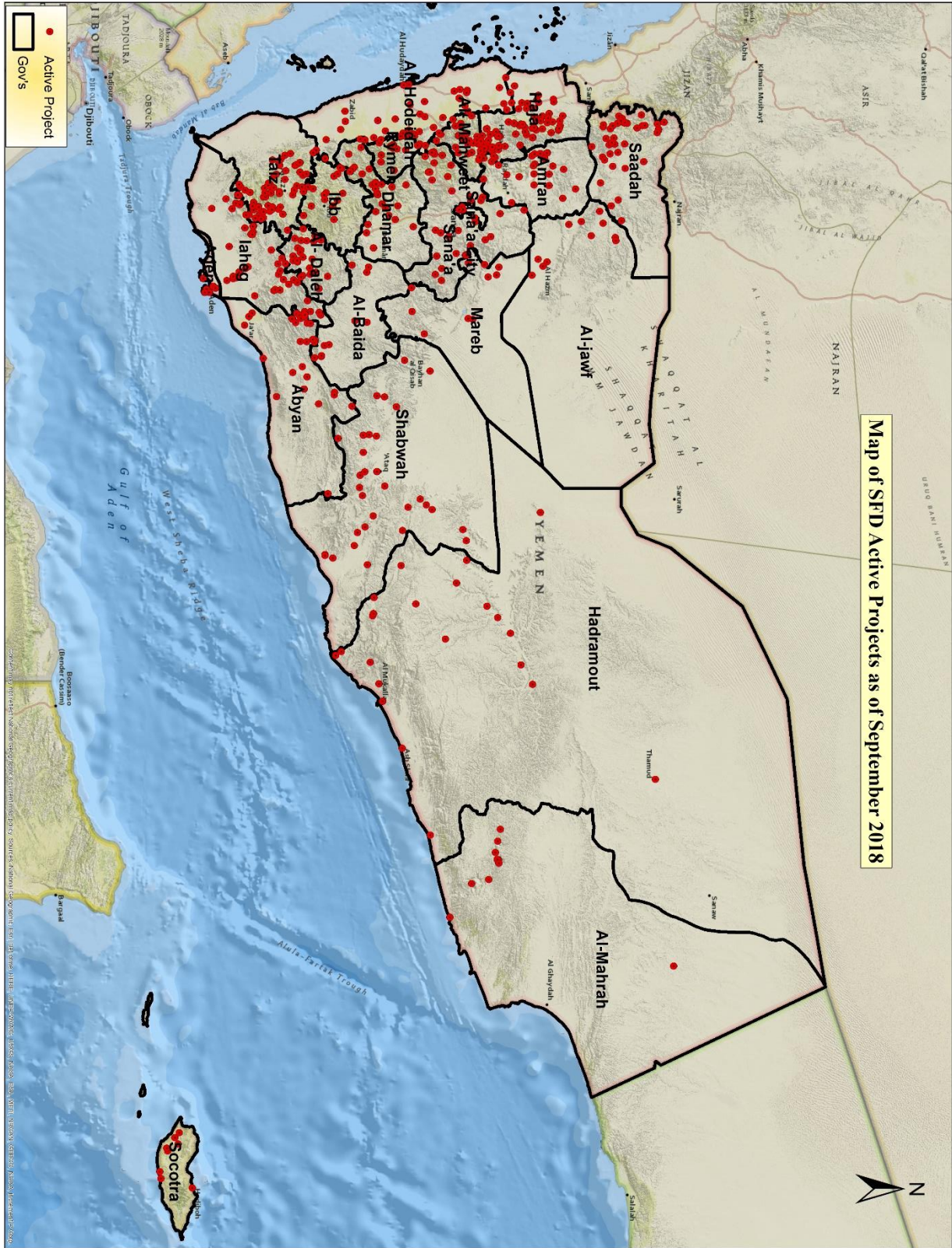
الاتفاقية	عدد المشاريع	المبالغ بالدولار	
		إجمالي التكلفة التقديرية	إجمالي المتعاقد
منحة البنك الدولي الإضافية والطارئة عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	499	127,205,797	113,252,507
المعونة الإنسانية للاتحاد الأوروبي بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحماية الاجتماعية	109	12,792,512	6,610,010
منحة البنك الدولي عبر منظمة الأغذية والزراعة (FAO) لمشروع تعزيز الإنتاجية الزراعية في اليمن	63	8,001,440	5,565,988
قرض البنك الإسلامي لتوظيف الشباب	37	8,075,161	7,799,130
المنحة الهولندية لمشروع المياه والصرف الصحي للمجتمعات المصابة بالكوليرا	29	2,334,824	2,082,765
منحة الحكومة الألمانية /KFW رقم: 67 577 2015 لبرنامج الأشغال كثيفة العمالة	22	3,579,216	2,959,135
منحة برنامج الأمم المتحدة لمشروع الاستجابة الطارئة لقطاع المياه والبيئة	19	2,067,122	1,980,316
منحة الحكومة الألمانية /KFW رقم: 41 005 2014 لتعزيز الصمود عبر برنامج الأشغال كثيفة العمالة	19	2,880,826	2,522,245
المنحة الطارئة المقدم من الوكالة الأمريكية للتنمية عبر برنامج الأمم المتحدة	15	6,367,687	6,125,048
المسدد من القروض طويلة الأجل (من مشاريع التمويل الصغر والأصغر)	15	4,997,203	3,713,164
منحة البنك الدولي الطارئة عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	14	4,501,566	4,447,999
قرض ومنحة البنك الإسلامي لمشروع المعرفة القرآنية والمهنية لمكافحة الفقر	10	4,890,910	3,284,815
منحة UDNP لتعزيز تكيف وصمود المجتمعات الريفية في اليمن	8	1,728,851	1,531,726
منحة الحكومة الألمانية رقم 327 67 2012 لبرنامج المياه في أبين	7	5,442,861	4,214,091
المنحة الهولندية لدعم تعليم الفتاة ومحو الأمية رقم: SAA0118554/26489	3	440,705	339,281
الحكومة الإيطالية - مقايضة الديون (لمشاريع الموروث الثقافي)	1	725,000	475,074
منحة الحكومة الألمانية 691-66-2012 لبرنامج الأشغال كثيفة العمالة	1	35,000	33,946
الإجمالي	871	196,066,681	166,937,240

1- توزيع المشاريع العاملة على خريطة الجمهورية
خريطة توضح انتشار المشاريع العاملة لشهر سبتمبر 2018 على خارطة الجمهورية اليمنية
خريطة (1) المشاريع العاملة للصندوق لشهر سبتمبر 2018 عربي



خريطة توضح انتشار المشاريع العاملة لشهر سبتمبر 2018 على خارطة الجمهورية اليمنية

خريطة (1) المشاريع العاملة للصندوق لشهر سبتمبر 2018 إنجليزي



Map of SFD Active Projects as of September 2018

المصادر التمويلية للصندوق

1- مصادر الصندوق التمويلية النافذة (حتى 30 سبتمبر 2018)

بلغ عدد الاتفاقيات التي تتوفر للصندوق حالياً 14 اتفاقية بقيمة إجمالية تعادل 305 ملايين دولار. وقد تم استلام حوالي 61% من هذه المصادر، وتبقى 46% لدى الممولين.

الممول	الاتفاقية	الحالة التنفيذية للاتفاقية	قيمة الاتفاقية (المعادلة للدولار)	المسحوب من الممول (المعادل للدولار)
البنك الإسلامي للتنمية	قرض ومنحة مشروع المعرفة القرائية والمهنية لمكافحة الفقر	نافذ	11,260,000	5,273,824
	قرض لتوظيف الشباب	نافذ	25,000,000	18,392,540
الحكومة الألمانية	منحة الحكومة الألمانية لبرنامج المياه	نافذ	25,748,503	0
	منحة برنامج الأشغال كثيفة العمالة	نافذ	5,400,000	3,380,727
	منحة برنامج تعزيز تكيف وصمود المجتمعات عبر الأشغال كثيفة العمالة	نافذ	5,400,000	4,658,860
الحكومة الهولندية	منحة دعم تعليم الفتاة ومحو الأمية	نافذ	3,947,368	3,750,000
	منحة المنحة الهولندية لمشروع المياه والصرف الصحي للمجتمعات المصابة بالكوليرا	نافذ	3,000,000	2,063,277
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	منحة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز تكيف وصمود المجتمعات الريفية في اليمن	نافذ	1,933,833	1,640,357
	المنحة الأمريكية عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (تم التوقيع على تمويل إضافي بأربعة ملايين دولار)	نافذ	9,099,719	7,080,455
	منحة البنك الدولي الإضافية الطارئة عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2	نافذ	174,000,000	128,883,049
	منحة الاتحاد الأوروبي عبر الأمم المتحدة لمشروع الحماية الاجتماعية لتعزيز صمود المجتمعات في اليمن	نافذ	17,894,596	6,460,340
	منحة السعودية والإمارات عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي -مشروع الاستجابة الطارئة لقطاع المياه والبيئة	نافذ	2,500,000	0
	منحة البنك الدولي عبر الفاو لمشروع تعزيز الإنتاجية الزراعية في اليمن	نافذ	19,513,305	3,948,900
		الإجمالي		304,697,324

2- الاتفاقيات المعلقة/المغلقة بحالتها

وصل عدد الاتفاقيات التي استمر تعليقها/توقيفها نتيجة الأوضاع الراهنة إلى 12 اتفاقية بمبلغ 432 مليون دولار، تم استلام 162 مليون فقط منه إلى ما قبل الحرب في 2015. وخلال منتصف عام 2016، توقف الصندوق العربي مرة أخرى عن التمويل، بالإضافة إلى إشعار البنك الدولي بإغلاق الاتفاقيات بحالتها نهاية 2016، فيما استمر تعليق التمويل من كل من الصندوق السعودي والصندوق الكويتي وصندوق الأوبك وصندوق أبوظبي.

جدول يوضح الاتفاقيات المعلقة/المغلقة بحالتها:				
الممول	الاتفاقية	قيمة الاتفاقية المعدلة	المبالغ (بالدولار)	
			المسحوب من الممول	إجمالي المتبقي لدى الممول
البنك الدولي	منحة الحكومة اليابانية الطارئة لبرنامج التغذية عبر البنك الدولي	2,730,000	500,000	
	منحة دعم منظمات المجتمع المدني	8,000,000	500,000	
	منحة صحة الأم والطفل	20,000,000	500,000	
	المنحة الإضافية للمرحلة الرابعة	25,000,000	4,558,254	
	المنحة الإضافية الثانية للمرحلة الرابعة	50,000,000	5,000,000	
الصندوق السعودي للتنمية	منحة دعم المرحلة الرابعة	100,000,000	10,000,000	90,000,000
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	قرض للمساهمة في تمويل المرحلة الرابعة	100,000,000	87,297,604	12,702,396
	معمونة ترميم وتأهيل الجامع الكبير بصنعاء - المرحلة الرابعة	1,770,000	640,370	1,129,630
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	منحة حكومة دولة الكويت للإسهام في تمويل برامج الإعمار	50,000,000	10,000,000	40,000,000
صندوق الأوبك	القرض رقم P1234	18,000,000	15,422,940	2,577,060

جدول يوضح الاتفاقيات المعلقة/المغلقة بحالتها:

المبالغ (بالدولار)			الاتفاقية	الممول
إجمالي المتبقي لدى الممول	المسحوب من الممول	قيمة الاتفاقية المعدلة		
		25,000,000	قرض دعم المرحلة الرابعة (معلق لدى مجلس النواب للموافقة)	
3,797,077	28,542,923	32,340,000	منحة صندوق أبوظبي للتنمية	صندوق أبوظبي للتنمية
150,206,163	162,962,091	432,840,000	الإجمالي	



تسببت الحرب في اليمن في زيادة عدد المحتاجين إلى المساعدات الصحية ثلاثة أضعاف ارتفاعاً من 5 ملايين قبل تصاعد الحرب إلى 16 مليوناً خلال أربع سنوات من الحرب. يقول د. عبدالغني فارس، مدير مستشفى عمران العام، بأن أفراداً أصبحوا يفقدون حياتهم لأنهم غير قادرين على دفع قيمة الفاتورة الصحية. "ويضيف بأنه لا يزال يرى نافذة من التفاؤل لوجود لاعبين قليلين لا يزالون يقدمون دعماً مهماً من أجل استمرار عمل مستشفى عمران، الأكبر في المحافظة، بجودة خدمات أفضل، مثل المشروع الذي نفذته الصندوق الاجتماعي للتنمية بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتدريب 27 ممرضاً وممرضة.

كانت عمران الريفية إحدى أكثر المحافظات اليمنية صعوبة في الوصول للخدمات الصحية نظراً لتوقف أكثر من نصف مرافقها الصحية عن العمل بسبب الحرب الدائرة للعام الرابع، وشحة التمويل، وتدهور دخل الأسر ليصبح الأطفال والنساء هم الأكثر حرماناً من حق الوصول للخدمة الصحية.

مع تأثر مجتمعات عمران الفقيرة أصلاً بآثار الحرب، لم يعد لدى الحالات المرضية المتقدمة للفقراء من خيار سوى القدوم لتلقي العلاج في مستشفى عمران العام. ويعمل المستشفى كأكبر مقدم للخدمة الصحية في عمران وسط توقف أكثر من نصف المرافق الأخرى فيها بسبب الصراعات التي شهدتها المحافظة. يقول د. فارس بأن الحرب الراهنة ضاعفت نسبة المترددين يومياً على المستشفى إلى 800 حالة و60 حالة رقود وبنسبة زيادة بلغت 200% معظمهم من النازحين والضعفاء. ويضيف بالقول "كان لتحسن جودة العمل الطبي بعد دعم الصندوق دوراً أيضاً في ارتفاع عدد النزلاء وزيادة ثقتهم. فمثلاً أدركنا أن المتدرب أمين الكولي رئيس قسم الطوارئ/رجال أصبح قادراً على التعامل مع الحالات الطارئة بشكل ملحوظ ساعد على تحسين أداء القسم.

فاطمة المأخذي رئيسة قسم العناية المركزة للنساء تؤمن بأن المستشفى افتقد لتدريب ممرضيه لسنوات سابقة، وأن التدريب جاء في وقته المناسب: "كانت عليّ مسؤوليات كبيرة في قسم حساس، ولم يف مؤهلي السابق بأدنى متطلبات العمل. الآن أتعامل بمهارات جديدة مع الحالات الحرجة الكثيرة التي نستقبلها من فقراء عمران الذين تأثرت ظروفهم المالية والصحية كثيراً بسبب الحرب الدائرة للعام الرابع." تحكي فاطمة أنها كانت منذ طفولتها تحلم بأن تكون طبيبة نظراً لشحة الطبيبات في محافظتها، وأنها أنجزت أولى خطواتها نحو تحقيق حلمها بدراسة الدبلوم المتوسط ثم دخولها للعمل في التمريض بمستشفى عمران، غير أن ظروف المشفى وعدم ميول الممولين لتوفير تدريب طويل الأمد جعل حلمها يكاد يكون مستحيلاً. وتضيف "لكن حصولي على الدبلوم العام عبر هذا التدريب هو أكبر خطوة تجعل البكالوريوس أقرب لي ولجميع المتدربين من أي وقت مضى."

وقد عملت أزمة الخدمات الصحية على مضاعفة العبء على المرافق الصحية التي تحتاج بشدة إلى الدعم المادي والتعليمي. يؤكد د. فارس بأن مشفاه كان يستقبل نحو 400 حالة طبية يومياً في العام الذي اندلعت فيه الحرب (2015) ليتضاعف العدد اليوم بنسبة 100% معظمهم من الضعفاء والنازحين، مما اضطر المستشفى لفتح مبنى آخر وسط إمكانات بسيطة. غير أن د. عبدالغني يشير إلى آثار بيضاء مستدامة يتركها قليل من الداعمين، أبرزها المشروع التدريبي للصندوق والذي استمر لثلاث سنوات أثناء أشد فترات الحرب قسوة ورفع قدرات المرضى من حاصلين على الدبلوم المتوسط في التمريض إلى الدبلوم العام. ويؤكد د. عبدالغني بأن الإدارة تشعر بالرضا عن الأداء الجديد للمتدربين وبأنهم أصبحوا يغطون فجوة مهمة كانت موجودة، وخاصة أن الأطباء يعملون ثلاث ساعات يومياً، بينما يهتم الممرضون بالمرضى طوال اليوم بشكل مهني وأصبحوا يفهمون المصطلحات الطبية التي يتواصل الأطباء معهم بها سواء خلال التخاطب أو عبر التقارير أو الملفات الطبية للمرضى.

ويعاني المستشفى من ارتفاع التكلفة التشغيلية في ظل زيادة الضغط على خدماته وتوسع أقسامه بشكل سريع وانعدام الدعم المالي الحكومي، وأصبح يغطي نفقاته وجزءاً صغيراً من رواتب موظفيه من الرسوم البسيطة التي أصبح يتقاضاها من نزلائه الأفضل حالاً. غير أن المشروع ساهم بتخفيف الأزمة المالية عبر تغطية قيمة 27 مقعداً تدريبياً لثلاث سنوات ومنح المتدربين بدلات مالية غطت جزءاً مهماً من الاحتياجات الأساسية لأسرهم.

يشرح محمد الكيال، الطبيب في قسم الخُدج، مثلاً عما استفاده المتدربون، "لم يكن المتدربون يعملون سوى على تنفيذ الخطة العلاجية التي يضعها الطبيب لعلاج المريض مثل عدد مرات وأوقات إعطاء العلاج. وبعد التدريب أصبحوا على دراية جيدة بتشخيص بعض الحالات ونوع الأدوية وكيفية التعامل الأولي مع الحالات الطارئة والتعامل مع الخُدج والصحة الإنجابية وغيرها." ويشير الكيال إلى ضرورة دعم الممولين للكادر التمريضي والطبي بدورات تنشيطية بشكل مستمر حتى يطلعوا على جديد الطب في تخصصاتهم.

استفاد المتدربون معارف جديدة لم يكونوا على دراية بها مثل التعامل مع الجراحة والأمراض العضوية، ومنها أمراض القلب والكبد والتفاعلات العضوية التي تحدثها الأمراض والأدوية والأغذية. وقد وفر المشروع الكادر التمريضي المؤهل لأقسام الرقود والعناية المركزة وغرف العمليات والخدج والطوارئ التوليدية وبقية الأقسام الأخرى بالمستشفى بما يعمل على تحسّن الحالة الصحية للمجتمع وخفض معدل وفيات الأمهات والمواليد.



بإمكان تدخل طارئ أن ينفذ حياة مجتمعات عانى جميع أفرادها من عدم القدرة على الوصول إلى مصادر المعيشة. ففي منطقة المرازيق القبليّة بمديرية نصاب بمحافظة شبوة (شرق اليمن) أصبحت حياة السكان مهددة وحركتهم نحو مصادر الرزق والتعليم مقيدة بسبب بعدهم وآثار الحرب الواسعة في البلاد والنّار المزمّن. "يعملون في تربية الأغنام والنّوب (النحل) فقط، والزراعة تعبانة لأن السيول تخرب قنوات الري السيلي الرملية ولا يستطيعون إعادتها بسبب الكلفة"، بحسب وصف عبدالخالق طرموم، أحد الأهالي.

وكانت الأزمة الاقتصادية الحالية قد أصابت المنتجات السلعية لأهالي قريتي "الفارعة العليا" و"الرصاص" في المنطقة بالكساد، ليتفاهم ضعفهم بشكل غير مسبوق وفي أكثر الأوقات حرجاً. وبسبب صعوبة تضاريس القرى، يضيف عبدالخالق، أنه "ما وصلتهم أي إغاثات طوال السنين الثلاث الماضية".

يتحدث المستفيد سالم عبدربه: "لم يلتفت أحد إلينا منذ سنوات عدا فريق الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي أنقذ أرواح السكان، فلم يوزع الغذاء لمرة أو مرتين كما كنا نتوقع في البداية، لكنه أمّن الناس بالغذاء عبر دعمه الزراعة وزيادة الأشجار والأعلاف لتعزيز تربية النحل والأغنام".

خلال خمسة أشهر، حقق برنامج النقد مقابل العمل الدعم من خلال اختيار وتدريب عمال من المجتمع الفقير قاموا بإنشاء جدران حجرية في عشرة مواقع مختارة في وادي القريتين لتوجيه بعض مياه السيول لري حقولهم وتخفيف خطر السيول على المجتمعات أسفل الوادي.

وفي سياق سرد الأثر الذي أحدثه البرنامج، يقول علي المرزقي: "جاءت أجرة عملي في وقتها تماماً لتأمين احتياجات شهر رمضان والأعياد... ديوني ارتفعت في وقت ما لقيت وسيلة لشراء غذاء لأطفالي". ويقول ناقع محمد: "الحمد لله... عملنا مصدات السيول، وروينا الأرض، واشترينا مصاريف البيت الضرورية، واشتريت خمس غنم يتباركين (للتكاثر) ونترزق بهن". ولم يعمل في المشروع سوى عدد محدود من النساء بسبب شدة تحفظ المجتمع ضد خروجهن للعمل.

وبفرحة تحقق عدد من الفوائد، بدأ الأهالي لأول مرة بنثر بذور القمح تفاعلاً بخير موسم المطر والزراعة المقبل والخروج من أطواق العنف والعزلة. لم تنته الفرحة هنا، لكنها تبدأ بقصة فرح جديدة بتدشين الصندوق الاجتماعي للتنمية مشروعاً جديداً في قرية "الماعربة" المجاورة التي تشترك مع أخواتها في نفس الأوجاع والمعاناة.

